مادة حقوق الانسان والديمقراطية.

المرحلة الاولى

كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم علوم القرأن

مفهوم الديمقراطية وتطورها

تعريفها : الديمقراطية : مصطلح يوناني مكون من كلمتين Demos ومعناه االشعب و Cratos ومعناها حكم أو سلطة ، وبذلك يكون معنى الديمقراطية حكم ا لشعب أو سلطة الشعب ، أي نظام الحكم الذي يستمد من الشعب او غالبيته .

لقد دخل مصطلح الديمقراطية جميع اللغات واصبح مفهومه واضح اً وجلي ، كما أن الديمقراطية أصبحت مطلب تطمح الشعوب جميعها الى تحقيقه لا غاية بحد ذاته وأنما وسيلة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، اذ إن ممارسة المواطن للديمقراطية تعني ممارسته للسلطة بشكل او بآخر او تمتعه بكامل الحرية في اختيار من يمار س السلطة نيابة عنها أن حصر السلطة بيد فرد واحد او فئة قليلة من الافراد يؤدي بالضرورة الى ايذاء حرية المواطن أحيانا والاعتداء عليها في احيان , بينما تكون هذه الحرية في أمان وبمنأى عن أي أذى او تعسف عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه ، او أن يفسح له المجال واسع اً لاختيار من يمثله تمثيلا حقيقي اً في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على اعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة .

أن النظام الديمقراطي رغم قدمه شهد انتشاراً هائلا في بداية القرن العشرين ,

وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918 م) وانهيار الانظمة الفردية في روسيا القيصرية وامبراطورية النمسا والمجر والمانيا وتركيا وغيرها ، واصبحت للديمقراطية جاذبية لا تقاوم مما أضطر حتى الانظمة البعيدة كل البعد عن الديمقراطية الى النص في دساتيرها وقوانينها عل حرية الشعب وحقه في ممارسة السلطة بنفسه او عن طريق ممثليه ، مع اختلا ف وجهات النظر حول مفهوم الشعب، ولم يتم تطبيق الديمقراطية على انقاض الانظمة الفردية والاستبدادية فحسب وانما تحققت الديمقراطية في بلدان معينة عن طريق الثورة الشعبية) مثلا

الثورة الفرنسية لعام 1789 م وما أعقبها من ثورات وانتفاضات (.وفي بلدان أخرى تم الوصول اليها بالطرق السلمية وبالتطور البطيء والتدريجي و بأدخال اصلاحات جذرية على انظمة الحكم فيها بريطانيا مثلا .

أن الديمقراطية إذا ما أراد احد تعريفها فهي مفهوم له أبعاد عدة ، وقد تغير معناه مع تطور مشكلة الحكم كما أنه حمل أكثر مما يحتمل أنه أصبح يُنظر إليه بصفته خيرا مطلقا تتسابق الدول على الإدعاء به . وسبق لنا الإشارة إلى أن أصل كلمة الديمقراطية هو يوناني قديم وهي تعني حكم الشعب . .

وبذلك يُعد تعريف أرسطو الديمقراطية هو أول تعريف لها : **الديمقراطية نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه .**

وكان بنظر البعض أول تعبير للحكم عنها هو النظام الذي وضعه سكان أثينا لأنفسهم في القرن الثامن قبل الميلاد ، ولقد استقر تعريف أرسطو للديمقراطية عبر العصور ، فقد ردده الرئيس الأمريكي (**ابراهام لنكولن**)، وهو محرر العبيد في الولايات المتحدة وفي خطاب غيتيزبرغ حينما قال : إن حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب يجب أن لا تزول من على وجه هذه الأرض.

وعلى الرغم من قدم مجالات تعريف الديمقراطية إلا أنه ليس ثمة تعريف جامع مانع لها كما يقول (**هارولد لاسكي**) بحيث يشمل على ما تتضمنه هذه الكلمة عبر التاريخ ، فعلى حين أنها بالنسبة للبعض تعني شكلا من أشكال الحكم فهي بالنسبة

للأخر نمط للحياة الاجتماعية. ويبدو مفهوم الديمقراطية للبعض أحيانا غير قابل للفهم والتحديد بمفردة بل ينبغي تحديده ضمن إطار مفاهيم أخرى .

إن عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية - وهو أمر طبيعي - في العديد من مصطلحات العلوم الاجتماعية يؤكد الخصوصيات في فهم الديمقراطية وتطورها وفي التعبير عنها كفلسفة للحياة أو كشكل من أشكال الحكم عبر العصور وباختلاف المجتمعات والثقافات ، كما تؤكد هذه الحقيقة أن مفهوم الديمقراطية نفسه قد خضع

للتطور بتطور نظام الحكم وأشكالها عبر التاريخ وفي المجتمعات البشرية المختلفة . . فالديمقراطية يقول البرفسور جورج بردو : ليست مفهوما جامد المحتوى. وهذا ما يفسر لنا كما راينا ظهور تعابير ومصطلحات و أشكال متعددة للديمقراطية من عرفت البشرية هذا الشكل من أشكال الحكم ، وهكذا عرفت البشرية الديمقراطية الإغريقية ، الشورى العربية الإسلامية ، الديمقراطية الليبرالية ، الديمقراطية

الجديدة ، الديمقراطية الشعبية ، الديمقراطية الموجهة . . الخ أن هذه الأمثلة في الوقت الذي تؤكد لنا فيه كيف أصبحت فكرة الديمقراطية عبر التاريخ ومن خلال إسهام الحضارات والأمم في بلورتها فكرة عالمية . . فهي أيضا تؤكد لنا من ناحية أخرى خصوصيات فهم الديمقراطية لدى الأمم والشعوب والحضارات والمدارس الفكرية والسياسية المختلفة وتصورها كفكرة أو كشكل للحكم أو نمط للحياة يتسربل بهويتها وخصوصيتها ، وهذه الخصوصيات في تعريف وفهم الديمقراطية لا تتعارض مع وجود فهم إنساني عالمي للديمقراطية تتبلور من الأفكار والخبرات والتجارب عبر العصور المختلفة . وتعريف الديمقراطية من خلال مفهومها العام يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الأساسية ، اما اشكالها وتعبيراتها فإنها تخضع الخصوصيات الأمم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات . .

فجوهر الديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب للمصلحة الشعب ، لكن حكم الشعب ينطوي على سمات وعناصر ثابتة وواضحة لا تقبل الجدل أو التأويل وأهم هذه العناصر والسمات **اعتبار الإنسان محور الديمقراطية** . . إذ مهما تختلف التعريفات التي تعرف بها الديمقراطية فيظل من الصميم دوم وأبدا أن جوهرها احترام الإنسان كغاية في ذاته واتخاذه هدفا لا وسيلة، وذلك يفسر لنا كيف أنه يتم التأكيد اليوم سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني على الربط بين إقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولقد تطورت الديمقراطية عبر التاريخ بتطور المجتمعات البشرية والنضال من أجلها ، وهكذا تحولت الديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في مدن اليونان القديمة و لاعتبارات عملية بالدرجة الأولى ديمقراطية تمثيلية أو نيابية بسبب تزايد السكان وصعوبة جمعهم في مكان واحد لا بداء آرائهم لذا فينبغي ان يتم اختيار أو انتخاب من يقوم بتمثيلهم.

وانتقدت الديمقراطية في العصر الحديث من زوايا متعددة . . حيث أخذ عليها مثلا أنها اعتبرت السيادة الشعبية هي الأساس في حين ان هذه السيادة ليست الا مجرد مثال ليس له وجود عملي ، وتحولت عبارة حكومة الشعب بوساطة الشعب كتعريف للديمقراطية إلى حكومة الشعب بوساطة نوابه الذين لا يمثلون الأقلية ، و انتقد مبدأ التصويت العام المتساوي الذي يقوم على فرض مفاده تساوي أفراد الشعب في الكفاءة ، كما انتقدت الديمقراطية لأنها تفضل الكم على الكيف لانهاء حكم

الأغلبية واتهمت بانها تؤدي الى الانقسام الوجود الأحزاب فيها وانها لاتصلح لأوقات الازمات.

وقد حاول علماء السياسة تعريفها باقتراح نموذج مثالي، ويطرح **(روبرت داهل)** سمتين لازمتين للديمقراطيه هما الشمولية و تصدي الجمهور فالأولى هي حق كل إنسان راشد بالمشاركة في النشاط السياسي بما في ذلك حق ترشيح نفسه للانتخابات ، والثانية هي جميع الحريات المدنية التي تتيح للمواطنين الإعراب عما يفضلونه و انتقاد السلطة وتنظيم المعارضة ضد الحكومة و عزلها إذا رغبت الأكثرية بذلك .

أما البرفسور **(جورج بردو)** فإنه يعد الديمقراطية فلسفة وطريقة في الحياة و عقيدة قبل أن تكون نظام حكم ، وهي بنظره مرتبطة بشكل وثيق الفكرة الحرية ، وتعريفها الأكثر تبسيطا والأكثر قيمة حسب رايه . . هي انها حكومة الشعب بوساطة الشعب , وهي نظام حكم يهدف الى تضمين الحرية في العلاقة السياسية لانها هي نظام الحرية الاساسية .

ويعرف **(جان مالنيون)**في قاموسه السياسي الديمقراطية على انها الحكومة الشعبية . . وذلك لا يعني أنها حكومة تعجب الشعب أو في صالح الشعب أو من أجل الشعب فحسب بل هي حكومة بوساطة الشعب .

أما **الموسوعة الفلسفية التي** تعبر عن وجهة النظر الماركسية فإنها تعرف الديمقراطية بأنها شكل من أشكال السلطة يعلن رسميا خضوع الأقلية الإرادة الأغلبية ويعترف بحرية المواطنين والمساواة بين المواطنين .

اما **(بطرس غالي)**الأمين العام السابق للأمم المتحدة فإنه أشار في جدول عمل التحول الديمقراطي العام ١٩٩٦ إلى أن الديمقراطية هي نظام للحكومة تجسد المثل الأعلى لسياسة تقوم على إرادة الشعب في طائفة متنوعة من المؤسسات والآليات ، وهي وسيلة توفيق بين مختلف المصالح الاجتماعية في مجتمع محلي معين ، مؤكدا في الوقت نفسه على أن تعريف الديمقراطية أصبح موضوعا للمناقشة تزداد أهميته يوما بعد يوم داخل المجتمعات وفيما بينها .

ويورد قاموس (Randon House Dictionary)في طبعته لعام (١٩٦٧) جملة تعاريف للديمقراطية منها :

١. الشعب هو الذي يحكم .

٢. حالة يوجد فيها هذا الشكل للحكومة .

٣. الحالة التي يخول فيها الشعب السلطة العليا التي يمارسها مباشرة وليس من خلال نواب منتخبين .

٤ . حالة مجتمع يتصف بالمساواة الرسمية في الحقوق و الامتيازات .

٥ . المساواة السياسية أو الاجتماعية .

ان ومن المناسب تعريف الديمقراطية وفق مكوناتها و عناصرها وهي بالنسبة للدكتور **محمود شريف بسيوني** أربعة عناصر مشتركة :

١. نظام الحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسات الحكومة .

٢ . الاعتراف ببعض حقوق الجماعة و الفرد التي يمكن تنفيذها فعليا .

٣ . تأسيس عمليات نزيهة وحرة و فعالة يمكن من خلالها ممارسة الحكم وحقوق الجماعة والفرد .

٤ . اعداد اليات المحاسبة والمسالة على الصعيدين السياسي والقضائي .

وانطلاقا من الاتجاه نفسه لتعريف الديمقراطية من خلال مكوناتها نجد (محمد عابد الجابري)يعرف الديمقراطية على أنها نظام سياسي و اجتماعى و اقتصادي يقوم على أركان ثلاثة هي :

الأول : حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها من حقوق.

الثاني : دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مواقفهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

الثالث : تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .

أما الدكتور وحيد عبد المجيد فإنه يُعطي تعريفا للديمقراطية من خلال الياتها وهذه هي حسب رايه ثلاث آليات :

١ . الآلية المنطقة بالنظام الحزبي : وتتضن التعدد التنظيمي المفتوح ، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود .

٢. الآلية المتعلقة بالنظام السياسي : وهي تداول السلطة السياسية من خلال التخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها .

٣ . الآلية المتعلقة بالنظام القانوني : وهي منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان .

واستنادا إلى ما تقدم من محاولات لتعريف الديمقراطية فإن المبادئ الأساسية والآليات التي تنطوي عليها وتتطلبها الديمقراطية و يمكن من خلالها تعريفها يمكن إجمالها بالآتي :

١. مهما كان شكل نظام الحكم ومؤسساته فإنه لا يمكن عدّه نظاما ديمقراطيا إلا إذا كان المسؤولون الذين يقودونه منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة تتيح المشاركة فيها لجميع المواطنين وبطريقة تعدّ حرة او منصفة للجميع انطلاقا من مبدأ أساسي

وهو أن الشعب هو المصدر الأساسي لجميع السلطات .

٢ . في الديمقراطية تخضع الحكومات لحكم القانون وتؤكد على أن كل مواطنيها يلقون الحماية بدرجة متساوية في ظل القانون وان حقوقهم يحميها النظام القانوني ، فضلا عن شعور الهيئات المكلفة بصنع القوانين أنها مسؤولة أمام ناخبيها .

٣. المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب بل عليهم المشاركة في النظام السياسي الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم .

٤ . يجب أن تكون هنالك في النظام الديمقراطي هيئة لها سلطة تفسير الدستور وتحديد متى تتجاوز سلطات الحكم المختلفة صلاحياتها ، وهذه الهيئة هي القضاء . . ويجب أن يكون هذا القضاء مستقلا لضمان الديمقراطية وحماية مبدأ الفصل بين

السلطات الذي يهدف لمنع ازدياد قوة جزء من الحكم لدرجة تمكنه من تقويض إرادة الشعب .

٥. تقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية التي تفوز بانتخابات حرة نزيهة مع ضمان حقوق الأقلية والفرد ، وليس المقصود بالأقلية الناس الذين صوتوا ضد الحزب الفائز بالانتخابات فحسب بل أيضا الأقليات العرقية والدينية و الأثنية في

المجتمع كافة .